المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

01/01/2013

Libération

Prisons : rapports accablants du Parlement et du CNDH

L'année 2012 a fait couler beaucoup d'encre sur l'état des prisons marocaines. En effet, deux rapports ont créé la polémique. Le premier a été rédigé par une commission d'enquête parlementaire ayant inspecté le pénitencier Oukacha à Casablanca et le deuxième a été réalisé par le Conseil national des droits de l'Homme suite à des visites effectuées dans 15 établissements pénitentiaires durant la période allant du 31 janvier au 19 juin 2012.

Selon les deux rapports, le bilan est accablant, les prisons au Maroc c'est l'enfer, ce qui n'était que suppositions nourries par les récits d'ex-prisonniers est désormais une vérité officielle: corruption, agression, viol, conditions de vie dégradantes, drogue et homosexualité font le quotidien des détenus du Royaume.

زووم

ندوة دراسية في موضوع العنف الموجه ضد الأطفال

بمناسبة إنطلاق برنامجها الوطني «مناهضة العنف ضد الاطفال» ، تنظم حركة الطفولة الشعبية بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة دراسية في نفس الموضوع ، وذلك يوم الخميس 3 يناير2013 بمقر المجلس (ساحة الشهداء الرباط .وتنطلق هذه الندوة في الساعة الثالثة بعد الزوال حسب البرنامج التالي:

- كلمة رئيس المجلس
- كلمة حركة الطفولة الشعبية

المحور الأول:

-الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال

-تقديم دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، كميم عبد الحق، المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- مجالات ملاءمة القوانين المغربية ذات الصلة مع التزامات المغرب الدولية، ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

- القوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال ،الأستاذ أحمد مفيد، كلية الحقوق بفاس

المحور الثاني :

-مقاربات تربوية لمناهضة العنف ضد الاطفال ، الأستاذة بريجيت الاندلسي :

-التنشئة الاجتماعية ودور المؤسسات التربوية في إشاعة ثقافة مناهضة العنف ،الأستاذ كدائي عبد اللطيف

- مناقشة عامة

بني ملال

عرض دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون

شكل موضوع «دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون» محور ندوة علمية جهوية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، السبت، بشراكة مع المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بمدينة بني ملال.

وانكب المشاركون في هذه الندوة على دراسة مواضيع تهم، على الخصوص، «وضعية السجون من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان» و«تنفيذ العقوبة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان» و«الاعتقال الاحتياطي والمراقبة القضائية في ضوء المسطرة الجنائية» و«العقوبات البديلة أحد مداخل الإصلاح».

وفي هذا السياق، أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة، علال البصراوي، أن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار التفاعل مع التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات». وذكر بأن المجلس الوطني قام، في إطار ممارسة اختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز، بإصدار تقرير حول «وضعية السجون» الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره بعد تقريره حول «الصحة النفسية وحقوق الإنسان».

وأوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسعى من خلال إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على مدى إعمال حقوق السجناء، مشيرا إلى أن التقرير يتضمن خلاصات وتوصيات حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.من جانبه أكد رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالدائرة الاستئنافية بني ملال، سعيد حتمان، أن هذا اللقاء العلمي، الذي يشارك فيه محامون ورجال القضاء وجمعيات حقوقية، يأتي في إطار انفتاح القضاء على محيطه الخارجي لبحث مجموعة من المواضيع التي تهم الأزمة التي تعاني منها السجون المغربية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

بني ملال

"دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون" محور ندوة جهوية

شكل موضوع "دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون" محور ندوة علمية جهوية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة أمس السبت بشراكة مع المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بمدينة بني ملال.

وانكب المشاركون في هذه الندوة على دراسة مواضيع تهم على الخصوص "وضعية السجون من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" و"تنفيذ العقوبة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان" و"الاعتقال الاحتياطي والمراقبة القضائية في ضوء المسطرة الجنائية" و"العقوبات البديلة أحد مداخل الإصلاح".

وفي هذا السياق أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة علال البصراوي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار التفاعل مع التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات".

وذكر بأن المجلس الوطني قام في إطار ممارسة اختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له خاصة المادة 11المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز بإصدار تقرير حول "وضعية السجون" الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره بعد تقريره حول "الصحة النفسية وحقوق الإنسان".

وأوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسعى من خلال إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على مدى إعمال حقوق السجناء مشيرا إلى أن التقرير يتضمن خلاصات وتوصيات حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها تفعيل القوانين والمساطر عدالة الأحداث النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

بني ملال

حقوقيون وقضاة يطالبون بإيجاد حل للاكتظاظ داخل السجون المغربية

بني ملال ـ لحسن أكرام

طالب المشاركون في ندوة ببني ملال حول «دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون»، التي نظمت يوم السبت الماضي، بنادي الفروسية، بالبحث عن سبل ناجعة لوضع حد للمآسي التي تقع داخل السجون المغربية.

وأكد سعيد حتمان، رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بجهة تادلة أزيلال، أن هناك مجموعة من المؤسسات أمكن لها لعب دور مهم في التخفيف من الاكتظاظ والأزمة بالسجون، خاصة «مؤسسة الصلح القضائي، والوضع تحت المراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، والتي منحها المشرع لقاضي التحقيق، إضافة إلى مؤسسة سير الدعوة العمومية. وأشار القاضي حتمان إلى تدبير العمل من أجل المنفعة العامة، وإلزام الجاني بعمل للمصلحة العامة بدل العقوبة السجنية، علاوة على «مؤسسة نظام المراقبة الإلكترونية».

وفي حديثه عن الاعتقال الاحتياطي، اعتبر القاضي هشام شعيرة الاعتقال الاحتياطي خطيرا، يسلب حرية الإنسان قبل صدور الحكم النهائي بإدانته، وذكر بالمعايير الخمسة التي يستلزم توفرها من أجل اعتقال المتهم احتياطيا، من قبيل طبيعة الجريمة المنصوص عليها قانونا، وعدم توفر ضمانات الحضور للمتهم. واعتبر الوضع تحت المراقبة النظرية تدبيرا استثنائيا يعمل به في العقوبات السالبة للحريات.

وشدد محمد ريط، نائب وكيل الملك ببني ملال، على عدم معاقبة أي شخص دون وجود نص قانوني، وذكر بأهمية مصلحة العقوبة التي تهدف إلى إصلاح المدان ومساعدته على اندماجه في المجتمع.

وأجمع المشاركون في ندوة» دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون» على أن وضعية السجون والسجناء مسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين والمتدخلين داخل المجتمع من مؤسسات عمومية ووزارات وصية وقضاء وإعلام ومجتمع مدني. من جهته أكد علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بجهة بني ملال خريبكة، أن التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون بالمغرب كشف عن مجموعة من الاختلالات التي تعاني منها المنظومة السجنية، وجاء بتوصيات مهمة رفعها لمختلف الجهات المسؤولة حول ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون، وذكر أن الاعتقال الاحتياطي وعدم تنفيذ العقوبات، والواقع السائد داخل المجتمع المغربي من الأسباب الكبرى التي تقف وراء أزمة السجون، ودعا إلى إشراك جميع المتدخلين والفاعلين في الموضوع من أجل المساهمة في تجاوز هذه الوضعية، وتصحيح الاختلالات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

بني ملال

ندوة حول دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون

المساء

شكل موضوع «دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون» محور ندوة علمية جهوية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، السبت الماضي بشراكة مع المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بمدينة بني ملال. وانكب المشاركون في هذه الندوة على دراسة مواضيع تهم، على الخصوص، «وضعية السجون من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان» و«تنفيذ العقوبة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان» و«الاعتقال الاحتياطي والمراقبة القضائية في ضوء المسطرة الجنائية» و«العقوبات البديلة أحد مداخل الإصلاح». وفي هذا السياق، أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة، أن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار التفاعل مع التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات».

الصباح
يومية مغربية شاملة

التشديد على دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون في بني ملال

بني ملال
المصطفى أبوالخير

أجمع قضاة ينتمون إلى الوادية الحسنية للقضاة ونادي قضاة المغرب على دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون في المغرب، خلال ندوة مشتركة نظمتها اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان يوم السبت الماضي في بني ملال.

وقال سعيد حثمان، الكاتب الجهويّ لنادي قضاة المغرب، أن العقوبات البديلة تعتبر الخيار الأمثل للتخفيف من أزمة السجون في المغرب ، موضحا أن الاعتقال الاحتياطي هو أحد أهم أسباب الاكتظاظ في السجون، مضيفا أن «العدد الهائل للعقوبات السالبة للحرية يستنزف ميزانية ضخمة للدولة، ما يحتم تفعيل العقوبات البديلة، كالغرامات ومؤسسات التنفيذ ومؤسسة العفو ومؤسسة الصلح الجنائي ونظام الوضع تحت المراقبة القضائية وإيقاف سير الدعوى العمومية ومؤسسات الإفراج الشرطي». وقال حثمان إن ما يجعل أزمة السجون مستمرة هو العيوب التشريعية التي تحتاج إلى الاصلاح، في انتظار سن قانون مسطرة جنائية تتضمن عقوبات بديلة من أجل المنفعة العامة، بدل الحبس داخل المؤسسة السجنية.

وقد حضر والي الجهة، محمد فنيد، أشغال الندوة التي انكبّ المشاركون فيها على مناقشة مواضيع تهمّ وضعية السجون وتقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان وتنفيذ العقوبة على ضوء مبادئ حقوق الانسان والاعتقال الاحتياطي والمراقبة القضائية في ضوء

المسطرة الجنائية.

وقال علال البصراوي إن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار التفاعل مع التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات»، وذكر أن المجلس الوطني قام، في إطار ممارسة لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة الـ11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز، بإصدار تقرير حول وضعية السجون، الذي يعتبر ثانيّ تقرير موضوعاتيّ يُصدره بعد تقرير حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان.

من جانبه، تحدث المحامي عبد العزيز الناصري في موضوع وضعية السجون من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن الإطار المعياري للسجون وقسمه إلى نوعين: إطار معياري دولي يعتمد على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة وكذا اتفاقية مناهضة التعذيب، وإطار معياري وطني عامّ يعتمد على الدستور وقانون المسطرة الجنائية، إلى جانب النصوص الخاصة بتنظيم المؤسسات السجنية ومعاملة السجناء. وأكد أن وضعية السجون المغربية جد مزرية على جميع المستويات من منشآت وبنيات تحتية وعدم ملاءمتها للمعايير الدولية، ما أدى إلى إغلاق بعضها كسجن بني ملال.

وأوضحت مداخلة القاضي هشام شعيرة في محور «الاعتقال الاحتياطي والمراقبة القضائية في ضوء المسطرة الجنائية أن «الاعتقال الاحتياطي مجال صراع بين سلطة الدولة في العقاب وبين حق المتهم في حريته وحدد مفهوم الاعتقال الاحتياطي في قانون المسطرة الجنائية بكونه تدبيرا استثنائيا يقوم به قاضي التحقيق والنيابة العامة وهيئة الحكم في حالة النطاق، أي حسب طبيعة الجريمة، وفي حالة عدم توفر ضمانات الحضور للتحقيق الحفاظ على أمن الأشخاص والنظام العام. وأشار إلى أنه يمكن القاضي إصدار الأمر بالاعتقال في أي مرحلة من التحقيق ولا يمكن إيداع المتهم السجن إلا بعد استنطاقه.

وقدم محمد ريطب، نائب وكيل الملك، مداخلة تهم «تنفيذ العقوبة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان»، تطرق فيها لتحديد مفهوم جديد لمحاربة الجريمة وتفعيل سياسة جنائية تعتمد بالأساس على السياسة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، واعتبر أن العقوبة المرحلة الحاسمة للمجهود القضائي غايتها الأساسية التنفيذ وليس الإنتقام، وهي رسالة موجهة للمجتمع وحقه في الأمن.

من جانبه، أكد محمد خلوفي، عضو الوادية الحسنية لقضاة المغرب وقاضي التحقيق في استئنافية بني ملال، أن الاعتقال الاحتياطي أصبح ظاهرة متفشية وأصبح مثار استفهام بسبب ارتفاع نسبته. وقال خلوفي إن «مسؤولية الاكتظاظ لا تقع على القضاء لوحده، خصوصا أن الفئات التي يطالها الاعتقال الاحتياطي كثيرة»، محذرا من كون الطاقة الإيوائية للسجون تبقى دائما غير مسايرة للنمو الديموغرافي وانتشار ظاهرة الإجرام، داعيا إلى التصدي للإجرام في مصدره كحل أساسي بتضافر جهود جميع الفعاليات، من إعلام وهيئات المجتمع المدني.